## بين قوسين

■ سعاد الجزائري

### صمت النساء قوة

أحب المرأة حينما تبكي، لأنها تذكرني بحميمية وحنان أمي التي لا تبكي إلا حينما تحزن بشدة، أو تفرح بشدة، وبين هذا وذاك هي قوية جدا... تلك هي المرأة اينما كانت.

المرأة تبكي بصمت، وتلتف بحزنها وبمصائبها حينما تحل عليها النائبات، لكن هذا الصمت قلة من البشر يفهمونه، فالكثير فسروه ضعفا، في حين ان قوة المرأة تكمن في ضعفها، وليست في انوثتها كما يريد البعض ان تكون.

فأشد النساء سوءا وبشاعة تلك اللواتي استخدمن الانوثة سلاحا، فلهذا السلاح فوهتان، الاولى باتجاه المقابل (الرجل)، والاخرى بمواجهة المرأة نفسها، والطلقة لا تعود الى مكانها. كما هو معروف.

واليوم نتحدث عن نساء لا يردن البكاء، ولا يتحدثن عن انوثة، بل يصرخن بالعلن من اجل حقوق يحاول الكثير الالتفاف عليها، تحت مسميات عديدة (العادات، ضد الشرع، هذه الامور لا تتلائم مع تقاليدنا.. وغيرها الكثير)، امرأة اليوم من المفترض انها تجاوزت الكثير من العوائق، لتشارك في العملية السياسية، وفي رسم خطوط الضوء لهذا البلد، وقد استبشر الكثير خيرا بهذه المشاركة، وفعلا كان لهذا التحدي ثمار في الدستور، وفي القوانين، لكني اتساءل هل يكفي ان تكتب القوانين الخاصة بحقوق المرأة وتنتهك في كل لحظة، لأنه لا رقابة على تطبيق تلك القوانين، بل يسخر البعض منها.

فالارملة ما زالت تراوح في مكانها، والعنف يزداد يوما بعد آخر، بل اصبح كالوباء ينتقل من مكان الى اخر، فبعد ان كان الانتحار في منطقة اقليم كردستان، بدأ يظهر في محافظات وسط وجنوب العراق، ورغم ان المادة ٤١ تريد الغاء قانون الاحوال الشخصية، وتعددت محاكم الزواج، لكن ازدادت بشكل ملحوظ الزيجات خارج المحاكم، لأن هذه الطريقة لا تؤذي ولا تسيء الى احد عدا المرأة باعتبارها الخاسر الوحيد في كل العمليات.

ومن الطبيعي ان لا تعير الاحزاب والكتل والمؤسسات اهتماما بمثل هذه الظواهر، لانها لن تؤثر بالتالي على حساباتهم ومحاصصاتهم، لكنهم سيبدأون بإعداد الشعارات المزيفة التي تطالب بحرية المرأة وحقوقها، وستتوزع تلك اللافتات في شوارع العاصمة المسكينة، وستقرأها النساء ولن يضحكن عليها بل سيبكين، لان الكثير منا سيذهب ويصوت لاصحاب تلك الشعارات الكاذبة، التي لم يعد طبعها من اول انتخابات وحتى التي ستأتي لانها تتكرر في كل مرة.

تصدرت المرأة الانتخابات الاولى والثانية، فهل من موقف يجب على الحركة النسائية اتخاذه لكي لا نسجل ارقاما في ارصدة اصوات هؤلاء، ولكي لا نساهم في زيادة الخراب خرابا.

لسنا أدوات تستخدم وقت الحاجة (الانتخابات)، ولا ارقاما تضاف الى ارصدة اصواتهم، ولن نلتف، بعد كل الذي عشناه، على احزاننا، ولن نبكي بصمت، لكننا سنصرخ عاليا: نحن هنا! ونحن معكم صنعنا تاريخ وثقافة العراق، ولن يكون هذا البلد حقيقيا دوننا.

واعود الى بدايتي لاني وعدت امي، التي بكت كثيرا بصمت، ان اكون وفية لكلمتي وقيمي، ولن اخون نفسي او الاخرين، لذا سأبكي كي احقق وطنا كانت تريده نظيفا، حتى لو اضطررت ان اغسله بدموعي وفاء لها..

# حقوق الإنسان تدعم تقرير الخارجية البريطانية بخصوص حقوق المرأة في كردستان وتنفيه في باقي أنحاء البلاد !

□ بغداد / هالة كريم

**عدت وزارة حقوق الانسان تقرير وزارة الخارجية البريطانية بشأن وجود تراجع في حقوق المرأة، وانتشار التقاليد القبلية، والتطرف السياسي تحت تأثير ديني غيرَ مقبول، وغير موضوعي، فيما دعمت التقرير بخصوص التطورات التي حققها اقليم كردستان داعية الى تبنيه في كافة انحاء العراق**

نساء يحتفلن في كردستان ( ارشيف)

وقال المتحدث باسم وزارة حقوق الانسان كامل امين في تصريح لـ" المدى" ان "الوزارة تتفق مع التقرير في التقدم الذي احرزه اقليم كردستان بخصوص حماية المرأة من العنف الاسري من خلال اقرار قانون يحظر العنف المنزلي ومنها تجريم عملية ختان الاناث وانشاء ملاذات آمنة حكومية تابعة لوزارة الداخلية في الاقليم للنساء المعنفات بالاضافة الى وجود برامج للتدريب والتوعية والتثقيف في مجال الحماية من العنف الاسري مدعومة من قبل منظمات دولية واقليمية".

وكان تقرير الخارجية البريطانية اشار الى ان حقوق المرأة في العراق تشهد انتهاكات كبيرة رغم التزام العراق بتحسين اوضاعها، وان تدهور الاوضاع الامنية مؤخرا ادى الى تعزيز التقاليد القبلية والتطرف السياسي الواقع تحت التأثير الديني وكان له الاثر السلبي على حقوق المرأة سواء العاملة او ربة البيت، فيما ما زال عدد ما يطلق عليه جرائم الشرف مرتفعا بدرجة غير مقبولة في انحاء العراق، معتبرا ان "اقرار قانون جديد يجرم العنف المنزلي بما في ذلك ختان النساء خطوة كبيرة تجاه حماية حقوق المرأة في اقليم كردستان".

وعلق امين "لا نتفق مع التقرير بخصوص التراجع في حقوق المرأة، وانتشار التقاليد القبلية والتطرف السياسي الواقع تحت التأثير الديني الذي اثر سلبا على حقوق المرأة". منوها بـ"إن إلقاء اللوم على التيار الديني في تبرير أي تراجع في حقوق المرأة غير مقبول وغير موضوعي".

واشار الى "وجود دعم من قبل السلطات الثلاث في الدولة لغرض الحد من وتيرة العنف الموجه ضد المرأة بسبب نوعها الاجتماعي".

وتابع أمين انه "على المستوى التشريعي هناك خطوات جادة اتخذت من قبل الجهات التنفيذية بالتنسيق مع الجهات التشريعية والقضائية من اجل مشروع قانون مناهضة العنف الاسري ومن المؤمل ان تلقي تلك الجهود صداها خلال هذا العام".

وزاد "على المستوى التنفيذي تبنت حكومة المركز من خلال وزارة الداخلية تجربة انشاء مديرية حماية الاسرة في محافظة بغداد والذي اثمر عن فتح اقسام لتلك المديرية في المحافظات الاخرى".

واضاف "بالنسبة لانشاء ملاذات آمنة لضحايا العنف الاسري فهذا الامر صادفه العديد من التحديات بدءاً بالتقاليد والاعراف التي لا تحبذ لجوء المرأة المعنفة الى تلك الملاذات، وعدم صدور قانون مناهضة العنف الاسري الذي بموجبه يمكن حل الخلافات الاسرية".

وتابع ان "الخلافات بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية على عائدية هذه الدور حيث تقع مهمة انشائها قانونيا ضمن مهام وزارة العمل ولكن محدودية التخصصات وتشعب مهام تلك الوزارة دفعت الى عدم امكانية تنفيذ واستحداث هذه الملاذات وهناك حلول بديلة تعمل بها وزارة الداخلية باشراف اللجنة العليا لحماية الاسرة في هذا الجانب".

واوضح امين ان "اعتبار جرائم الشرف ضمن الاعذار المخففة التي نصت عليها المادة ١٢٨ من القانون، والتي تتيح للرجل الافلات من العقاب في حالة ارتكابه جريمة القتل بدافع الشرف لا زالت تشكل مصدر قلق للحكومة والمرأة، وهناك اهتمام بالغ بتعديل تلك المادة أسوة بإقليم كردستان".

# النواب يمنحون أنفسهم ووعودهم إجازة !

□ ترجمة / المدى

**ذهب اعضاء البرلمان العراقي للتمتع بعطلتهم التي ستدوم ستة اسابيع دون ان يفوا بالوعود التي اعطوها في ما يتعلق بالغاء السيارات المصفحة التي سبق ان وافقوا على تخصيصها لأنفسهم في الموازنة السنوية. انها خطوة تثير الاستياء بين صفوف المواطنين العراقيين الذين يتهمون قادة البلاد بالفساد وبأنهم يعملون لمصالحهم الخاصة.**

قاعة مجلس النواب

على مدى اشهر فشل مجلس النواب في اعادة صياغة موازنة المئة مليار دولار التي خضعت لانتقادات واسعة، وفشل في تمرير لائحة من القوانين لمعالجة المشاكل الكثيرة التي تعاني منها البلاد. يقول عمار حسن، ٣٩ سنة – خريج جامعي من كربلاء يعمل سائق سيارة اجرة لإعالة عائلته، "انهم لم يناقشوا اساليب تحسين الاحوال المعيشية لابناء الشعب من امثالي. انهم يفكرون بانفسهم فقط بدلا من الاهتمام باحوال الشعب". و يضيف حسن انه يكسب حوالي ٢٠٠ دولار شهريا، وهو مبلغ لا يساوي شيئا قياسا بالراتب الشهري الذي يتقاضاه عضو مجلس النواب، ويقول بمرارة شديدة "اخشى ان يأتي يوم يمررون فيه قانونا يفرض ضرائب على رواتب و دخول الناس البسطاء من اجل تغطية نفقات معيشتهم الخاصة".

الحكومة العراقية تعج بالفساد منذ عهد صدام الذي كان ينهب ثروات البلاد لنفسه وللمقربين له وسط شعب يعاني من الفقر. مع ذلك، كانت امال العراقيين بتحسين الاحوال وبناء نظام ديمقراطي متفائلة اكثر من اللازم، حيث ان ربع سكان العراق – الذين يبلغ تعدادهم ٣١ مليون نسمة – يعيشون في فقر مدقع، وحوالي ١٥ ٪ منهم عاطلون عن العمل حسب بيانات الامم المتحدة التي جمعتها وكالة المخابرات المركزية. مياه الصرف الصحي تملأ الشوارع في اكثر المناطق مما يتسبب بتلويث المياه و تعريض السكان للامراض ويضاف الى تعاسة المواطنين، اما الطاقة الكهربائية فإن العراقيين لا يحصلون على اكثر من اثني عشرة ساعة منها في اليوم.

على النقيض من ذلك فإن اعضاء مجلس النواب استلموا ٩٠ الف دولار كنفقات بالاضافة الى رواتبهم الشهرية، وفي شهر شباط صوّت البرلمان على شراء سيارات مصفحة بقيمة ٥٠ مليون دولار لحماية اعضاء البرلمان من هجمات المتمردين التي غالبا ما تستهدف المسؤولين. لكن المواطنين الابرياء يتعرضون اكثر من البرلمانيين لاعمال القتل والتفجيرات. مسألة السيارات المصفحة أثارت غضب الرأي العام العراقي، ولم يحصل المواطنون الا على وعود خجولة في اعادة وضع تلك الاموال فيما اسماه رئيس البرلمان اسامة النجيفي "مجالات اكثر اهمية وحيوية لصالح ابناء الشعب".

منذ ذلك الوقت، لم يتخل البرلمانيون عن السيارات المصفحة بل تخلوا عن التشريعات الاخرى الاكثر اهمية. قال النائب محمد الخالدي عن القائمة العراقية ان الخطط التي ينظر فيها البرلمان هي السماح لبعض البرلمانيين من المحافظات الاكثر خطورة – بغداد و الانبار ونينوى وديالى – بالحصول على السيارات المصفحة. يقول " اما الاخرون الذين يسكنون في مناطق تخلو من العنف مثل اقليم كردستان والمحافظات الجنوبية فلن يحصلوا عليها". يسكن الخالدي محافظة نينوى وقد صوّت لصالح منح البرلمانيين تلك السيارات. قبل ان يحسم البرلمانيون هذه المسألة بشكل نهائي، فقد بدأوا عطلتهم البالغة اسبوعين ولن يعودوا الى بغداد حتى الخامس عشر من حزيران.

من جانب آخر قال المحلل السياسي هادي جالو ان البرلمانيين قد يظنون ان الشعب سينسى موضوع السيارات المصفحة بعد انتهاء الجدال الذي حدث في شباط. يقول جالو "محاولة التغطية هذه تعني ان البرلمانيين لا زالوا يريدون السيارات. انهم ليسوا ملائكة، انهم يريدون الحصول على كل شيء فيه فوائد مادية".

على مدى الاشهر الثمانية عشر الماضية قام البرلمان بتمرير ٨٥ قانونا، الا ان القليل منها يتعامل مع مشاكل العراقيين الكبيرة مثل المناطق المتنازع عليها في شمال البلاد، ونزاعات السلطة بين المحافظات والحكومة المركزية، وتمديد الثقة بالمستثمرين الذين يسعون الى المساعدة في اعادة بناء البلد الذي مزقته الحروب. القوانين التي تم تمريرها تشمل اجراءات دعم الشركات الصغيرة، والمشاركة في المؤتمرات الدولية الخاصة بحقوق المعوقين، وابرام اتفاقيات في مجال الطاقة بين العراق والاتحاد الاوروبي وتنظيم مسألة تكريم اولئك الين يستحقون الثناء من الحكومة.

لقد تسببت النزاعات السياسية في ايقاف اربعة قوانين للنفط والغاز كان من الممكن ان تمهد الطريق امام العراق لإنتاج وتصدير المزيد من النفط واستجلاب ثروة اضافية للبلاد، كما انها كانت ستنظم نمو الصناعة النفطية وخلق صيغة لتقسيم الموارد والارباح بين المحافظات.

يقبع العراق على رابع اكبر احتياطي عالمي من النفط الخام، ما يقارب ١٤٣,١ مليار برميل، الا انه يفتقر الى الانظمة اللازمة لانتاج وتصدير النفط ويحاول جذب مستثمري الطاقة من اجل ابداء المساعدة في ذلك. في نزاع كبير حول النفط، وضعت حكومة بغداد شركة اكسون موبيل النفطية العملاقة في القائمة السوداء ومنعتها من المشاركة في جولة التراخيص عقوبة لها على عملها في اقليم كردستان مما أثار غضب المسؤولين الكرد الذين يخشون من تردد الشركات في الاستثمار هناك مستقبلا. يقول النائب بهاء الاعرجي ان هذا النوع من النزاعات ليس من المتوقع ان نجد له حلولا سريعة وسهلة، "القوانين التي تسبب نزاعات سياسية فبحاجة الى المزيد من الوقت للموافقة عليها".

□ عن: نيويورك تايمز

## أنباء

### المحمدي: العراقيون في سوريا يتعرضون للتهجير القسري

قال النائب عن تحالف الوسط المنضوي في ائتلاف العراقية الدكتور وليد المحمدي إن العراقيين في سوريا يتعرضون إلى تهجير قسري من مناطق سكناهم هناك.

وأضاف المحمدي في تصريح صحفي مكتوب تلقت "المدى" نسخة منه: إن"معلومات تردنا بأن القوات النظامية السورية اعتقلت عددا من الشباب العراقي في دمشق وطلب منهم إخلاء منازلهم والعودة إلى ديارهم وإلا فإنهم سيرحلون إلى الحدود العراقية".

ودعا المحمدي وزارة الهجرة والمهجرين للاهتمام بهذا الملف نظرا للظروف الصعبة التي تواجه العراقيين هناك، مطالباً بتقديم الدعم وتسهيل أمر العودة لهم.وأضاف النائب عن محافظة الانبار: على الحكومة أن تقف بجانب مواطنيها أينما كانوا ما داموا يعانون من سوء الأوضاع سواء في الداخل أم الخارج.

### السامرائي يدعو لتعويض المتقاعدين بمكافأة

أكد عضو مجلس النواب عن ائتلاف العراقية مطشر حسين السامرائي ضرورة إنصاف شريحة المتقاعدين الذين يعانون منذ سنوات نتيجة عدم رفع رواتبهم التقاعدية من جانب الدولة العراقية.

وكانت كتلة المواطن التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي قد كشفت في ١ ايار الحالي عن إعداد مشروع قانون جديد يقضي بزيادة رواتب المتقاعدين، مؤكدة على ضرورة توحيد وزيادة رواتب المتقاعدين نظراً لظروفهم المعيشية الصعبة، فيما أشارت إلى أن إعداد المسودة تم بالتنسيق مع لجان نيابية وجهات ذات علاقة.

وقال السامرائي في بيان صحفي تلقت المدى نسخة منه امس "اننا نتابع أوضاع المتقاعدين منذ فترة طويلة وتصلنا أوضاعهم عن كثب ونستمع يومياً لآلاف الشكاوى من تردي الواقع المعاشي لهم".

وطالب الحكومة والجهات الرسمية المختصة بـ"تدارك الأمر ومعالجته عاجلاً"، لافتاً الى أن" المتقاعدين قدموا أعظم الخدمات للبلد وأقل ما نرد به خدماتهم تحسين أوضاعهم المعيشية".